

دراسة احصائية حول تأثير سعر صرف الدولار الرسمي والموازي على معدل النمو للفترة من 1990 ولغاية 2019

ا.م.د. علياء حسين خلف الزركوشي
aliaeco@uodiyala.edu.iq

ا.م. سناء ستار احمد
Sanaa@uodiyala.edu.iq
جامعة ديالى/كلية الادارة والاقتصاد

ا.م. د انعام عبد الرحمن نعمان
Inaamstat@uodiyala.edu.iq

**A statistical Study on the Impact of the Official and Parallel Dollar
Exchange Rate on the Growth Rate for the Period from
1990 to 2019**

الملخص

اهتمت الدراسة حول تأثير سعر الصرف الرسمي والموازي للدولار مقابل الدينار العراقي والنتائج المحلي على معدل النمو للفترة من 1990 ولغاية 2019 وتفترض الدراسة وجود علاقة طردية بينهما، وتم الاعتماد على منهج التحليل الاحصائي والقياس في الجانب التطبيقي وتم الاعتماد على البيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي اضافة الى بحوث ودراسات سابقة وتوصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة عكسية ذو دلالة احصائية بين سعر الصرف الحكومي والموازي والنتائج الكلي ومعدل النمو وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات اهمها تقليل التضخم والاهتمام بزيادة المدخولات الجارية وفتح وتوسيع الاعتماد على القطاع الخاص والمختلط وزيادة معدلات النمو بتشجيع الاستثمارات في الداخل.

Abstract

The study focused on the effect of the official and parallel exchange rate of the dollar against the Iraqi dinar and the domestic product on the growth rate for the period from 1990 to 2019. And previous studies, and the study concluded that there is an inverse relationship with a statistical significance between the government and parallel exchange rate, the total output and the growth rate.

اولاً: منهجية البحث

1-1 المقدمة

يرتبط استقرار معدل الصرف بتحقيق الاستقرار إذ يشير الاستقرار^[1] في هذا المعدل إلي عدم وجود ارتفاعات حادة أو تقلبات مبالغ فيها في قيمة العملة المحلية من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد بشكل سلبي ، حيث يرتبط تحقيق الاستقرار في معدل الصرف بكافة المتغيرات الأساسية للاقتصاد المحلي مثل الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والتصدير والاستيراد . كذلك فإن التوازن في سوق الصرف الأجنبي تظهر أهميته نتيجة لتأثير سياسة معدل الصرف علي العديد من الأهداف التي ترتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مثل الحفاظ علي مستوى مقبول ومستمر لتوازن ميزان المدفوعات والحد من معدلات التضخم الاستقرار معدلات النمو رغم أن السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو الاستقرار ، إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلي أخرى وذلك بحسب متغيرات كل دولة ، إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف . فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسة النقدية الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم ، أما الدول النامية فترى أن هدف السياسة النقدية أبعد من ذلك ، إذ تهدف من خلالها إلي تحقيق النمو الاقتصادي ، الاستقرار النقدي

وتخفيض مستويات البطالة , واستقرار أسواق صرف العملات ويعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية , لأنه يؤثر ويتأثر بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى . بالإضافة إلي تأثره بالأوضاع الداخلية والخارجية , نتيجة للتبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول , لذا تعتني السلطات النقدية بسياسات سعر الصرف , خاصة الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية , لأن درجة الاستقرار الاقتصادي لأي دولة يرتبط استقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأخرى.

2-1 مشكلة البحث:

تهتم هذه الدراسة على اساس السؤال المتداول الفرق بين سعر الصرف من قبل البنك المركزي العراق ومنافذ البيع وهل بالامكان التنبؤ بأسعار الصرف مستقبلا والاعتماد على هذه التقديرات ، هنالك الكثير من الدراسات المتعلقة بأسعار صرف الدولار الرسمي والسوق الموازي ، وفي بحثنا هذا اهتم الباحثين دراسة مشكلة التذبذب بأسعار الصرف بين الجهات الحكومية والسوق الموازي

3-1 هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي من قبل البنك المركزي العراقي (الحكومي) ومنافذ البيع او مكاتب الصيرفه (سعر الصرف الموازي) وتقدير معادله الانحدار كلامن تاثير سعر الصرف الحكومي والموازي والنتائج الاجمالي على معدل النمو في ظل التذبذب الاقتصادي والمالي المرتبط بأسعار النفط عالميا ، ومواجهة هذه التذبذبات وذلك بوضع خطط للمستقبل لتقليل اثاره ورفع اقتصاد العراق الى اقصى حد .

1- 4 البيانات لحدود البحث

تم جمع البيانات وترتيبها من النشرات الصادره من البنك المركزي العراقي بسلسله زمنيه والتي تتمثل سعر الصرف الحكومي وسعر الصرف الموازي (ناغذة العمله ومعدل النمو لسعر الصرف الموازي % للفترة (1990-2019)

ثانيا/ التعريف المفاهيمي لسعر الصرف في الادبيات النظرية.

2-1: سعر الصرف (المفهوم والاهمية)

يُمثل سعر الصرف من المفاهيم المهمة التي لها قيمة وأثر كبير في معظم العمليات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الداخلي والخارجي لذلك اعطى هذا المفهوم أهمية في اغلب الادبيات الاقتصادية، إذ تم تعريفه على أنه سعر وحدة من عملة ما مقدراً بوحدات عملة اجنبية أخرى. (2 : 2006 , B.Kingston)

ان اختلاف العملات بين الدول هو السبب الرئيس الذي أدى الى ظهور مصطلح سعر الصرف حيث ان تطور العلاقات الاقتصادية وانفتاح الدول على بعضها وقيام وتطور التبادل التجاري كل هذه الأمور لا يمكن ان تتم الا بعد معرفة سعر الصرف الذي يتم بموجبه تبادل العملات بين الدول ذات العلاقة لذا يمكن تعريف سعر الصرف على انه سعر عملة بعملة اخرى او هو نسبة مبادلة عملتين اذ تعتبر احدى العملات سلعة والأخرى تعتبر ثمنًا لها او هو نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية او بمعنى ادق هو السعر الذي يتم من خلاله بيع وشراء عملة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى (وداد، 2015، 29).

ويعرف سعر الصرف على انه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية او يمكن القول ايضا هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية في شكل وحدات من عملة اجنبية معينة (زناتي، 2015، 16).

وبهذا يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم فهو يقوم بترجمة الأسعار بين الدول إضافة الى دوره البارز في القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي فانه يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي (بوعتروس، 2000، 10).

كما تعد العملة سلعة يتم تداولها في اسواق مخصصة لذلك يحدد سعرها من خلال العرض والطلب والتي يتحكم بها الوضع الاقتصادي لبلد ما يراد تحديد سعر صرف عملته، وهناك نوعين من اسعار الصرف، الاول سعر الصرف الفوري وفيه يتم دفع القيمة بشكل مباشر أو خلال حد اقصى يومين، وسعر الصرف الأجل ويتم دفع القيمة خلال فترة محددة متفق عليها.

ويحتل سعر الصرف الاجنبي أهمية عن باقي الاسعار من مُنطلق كونه سعراً يختلف ويتميز في إداء وظائف متعددة وكالاتي: (الغالبي 2017، 17-18)

1- اندماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي فهو يُمثل حلقة وصل بين الاقتصادات ضمن ثلاثة أسواق هي سوق السلع والخدمات، وسوق الأصول المالية، وسوق العمل، وسوق السلع والخدمات، فعند زيادة سعر الصرف الأجنبي يدفع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلي نحو الارتفاع مما يجعله أقل تنافسية في الأسواق المحلية ويزيد من تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية ، أما سوق الأصول المالية والذي يتكون من أصول محلية وأجنبية فيختار المستثمرون بينهم مقارنة العوائد والمخاطر لكل من هذه الأصول ويفضلون الأصل الذي يحقق أعلى ربح بأقل درجة من المخاطرة، أما بالنسبة لسوق العمل فالأجور المحلية تبدو منخفضة في حالة عند ارتفاع سعر الصرف مما يدفع العمالة الماهرة نحو الهجرة إلى الخارج.

- 2- يُسهم سعر الصرف في توزيع الدخل على المستويين العالمي والمحلي إذ يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى زيادة قيمة صادرات البلاد وزيادة دخلها، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي فأن زيادة في قيمة العملة المحلية يؤدي انخفاض قيمة صادراته وبالتالي انخفاض دخله القومي، إذ ان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة المحلية) يجعل الصادرات مربحة وتزيد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في نفس الوقت إذ تنخفض القوة الشرائية للعمال ، والعكس يحدث عندما ينخفض سعر الصرف الأجنبي أي ارتفاع قيمة العملة ، فتتخفض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع العالمية وتزداد القوة الشرائية للعاملين وهكذا سيؤثر سعر الصرف الأجنبي على توزيع الدخل بين مالكي رأس المال والعاملين ، وبين الصادرات والصناعات الأخرى كما سيؤثر على التوزيع بين المصدرين والمستوردين.
- 3- تخصيص الموارد بشكل يؤدي إلى انتقال الموارد بين القطاعات، حيث يمكن تطوير بعض الصناعات أو تعطل بعضها الآخر، ففي حال انخفاض سعر الصرف الأجنبي سيؤدي إلى تعطل الفروع الصناعية متخصص في تصدير وتحويل أو جذب الموارد لقطاع السلع غير المتداولة دولياً، وفي حالة زيادة سعر الصرف الأجنبي فإنه يؤدي إلى تطوير الصناعات مخصص للتصدير عن طريق نقل الموارد من باقي القطاعات وزيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير.

2-2: أنواع سعر الصرف

- 1-سعر الصرف الاسمي: وهو مقياس لقيمة عملة احد البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر حيث ان عمليات شراء وبيع العملات تتم حسب اسعار هذه العملات ويتم تحديد السعر الاسمي لعملة ما حسب الطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما وبهذا فانه يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب عل العملة المعنية ويقسم سعر الصرف الاسمي الى قسمين :
- ا-سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية .
- ب- سعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا الامر يؤدي الى إمكانية وجود اكثر من سعر صرف لنفس العملة وفي الوقت نفسه والبلد نفسه (فوزية،2016، 6).
- 2-سعر الصرف الحقيقي : وهو السعر النسبي لسلعة دولتين والذي يتم عن طريقه مبادلة سلعة دولة أخرى وهنا يظهر تأثير اسعار السلع بالسعر النقدي المباشر له عن طريق تأثيرها بأسعار الصرف الأجنبية إذ يتطلب حساب معدلات الصرف الحقيقي لاحد العملات مقابل أي عملة أخرى عن طريق تعديل سعر

الصرف بين العملتين بفروقات معدلات التضخم بين الدولتين ويعتبر هذا السعر مهم حيث يوضح اثر تغير سعر الصرف في التجارة الخارجية (محمد، حميد، 2017، 6).

3- سعر الصرف الفعلي وهو عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعلا او المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة بذلك التعريفات الكمركية والرسوم الأخرى ويعتبر متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة او جملة من العملات الأجنبية حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية باعتبار أي تغيير في قيمة العملات التي يتكون منها ويدخل في تحديد سعر الصرف الفعلي عاملان:

أ- عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلة العملات وعادة تستخدم مع 25 عملة رئيسية

ب- الاوزان النسبية المعطاة لكل عملة اجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

4- سعر الصرف الحقيقي الفعال وهو عبارة عن مؤشر للأسعار النسبية مخفض بمؤشر سعر الصرف الفعلي حيث يقيس التغير في الأسعار النسبية لدولة معينة مقارنة بالخارج وتقييم مدى التغير في القدرة التنافسية للسلع المحلية مع نظيرتها في الخارج ويمكن تحديد سعر الصرف الحقيقي انطلاقا من معدل هندسي بمؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الثنائية مرجحة بحصص كل عملية في ميزان التسويات الرسمية للبلد (زناتي، 2015، 19)

2-3: العوامل المحددة لسعر الصرف

1- أوضاع ميزان المدفوعات

اذ تعتبر التغيرات في بنود ميزان المدفوعات لدولة معينة من اهم المؤثرات في تحديد سعر الصرف لهذه الدولة لأنه يعكس تعاملات الدولة مع العالم الخارجي سواء كانت تعاملات تجارية او رأسمالية ويشكل جانب المدفوعات في الميزان الطلب الكلي على الصرف الأجنبي بينما يعبر جانب الإيرادات عن العرض الإجمالي للصرف الأجنبي فالتغيرات صغيرة الاجل في ميزان المدفوعات يتغير تأثيرها تبعا لطبيعتها ومدى قوتها على تحديد سعر الصرف اما بالنسبة للتغيرات طويلة الاجل في ميزان المدفوعات فأنها تؤثر على سعر الصرف بالانخفاض اذا ما عانى ميزان المدفوعات من عجز مزمن والعكس في حالة وجود فائض طويل الاجل للجانب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الناتج من تدفقات مستمرة لراس المال الباحث عن الاستقرار في اصوله المالية فهذا من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة وتتأثر أسعار الصرف المقيدة بالتغيرات في ميزان المدفوعات حيث تحدد السلطات النقدية سعر الصرف الذي يتلاءم مع وضع ميزان المدفوعات لإعادة حالة التوازن اليه وتضع السلطة النقدية قيودا على مقدار الاحتياطيات الأجنبية بهدف تحقيق الانضباط المالي.

2- نظام سعر الصرف المتبع

في ظل نظم الصرف المقيدة تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بشكل كامل للحفاظ على ثبات أسعار الصرف وهو يؤمن استقرار سعر الصرف واهم ما يميز النظم المقيدة هو تخفيض معدلات التضخم وزيادة معدلات نشاط التجارة الدولية واتساع حركة الاستثمارات الأجنبية مع تدفق سلس ومنتظم لحركة رؤوس الأموال اما في حالة نظام الصرف المعوم يتم تحديد سعر الصرف بصورة تلقائية وفقا لقوى العرض والطلب في أسواق الصرف لتجنب حدوث اختلال في ميزان المدفوعات (البديري، عبد العال، 2019، 262)

3- التغير في معدلات التضخم

يؤدي التضخم المحلي الى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف فمثلا حينما يرتفع مستوى الأسعار في بلد ما في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقرا سيدفع المستهلكين المحليين الى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية (انخفاض تنافسية السلع المحلية) وبالتالي يزيد الطلب على العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية الامر الذي يؤدي الى تدهور قيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف للعملة الأجنبية.

4- التغير في أسعار الفائدة الحقيقية

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بالتغير في معدلات الفائدة فاذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فانه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على المدى القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك للحصول على الأرباح في السوق الأجنبي وعليه فان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف .

5- السياسات الاقتصادية

حيث تؤثر السياسات النقدية والمالية والسياسات التجارية في سعر الصرف من خلال عدة نقاط وهي كالاتي :

- أ- السياسات النقدية المتبعة: تؤثر السياسات النقدية بأسعار الصرف الأجنبي من خلال معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية تبعا لنمط السياسة النقدية المتبعة ففي حالة السياسة النقدية التوسعية يكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينعكس سلبا على الناتج

الحقيقي مما يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي وفي الحالتين تزداد الاستيرادات وتقل الصادرات وبالتالي يقل سعر صرف العملة الوطنية
 اما في حالة السياسة النقدية الانكماشية يحدث العكس تماما حيث ان المستوى العام للأسعار سوف ينخفض مما يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي ويرتفع معه الناتج الحقيقي وبذلك يتم تعزيز الصادرات على حساب الاستيرادات وجذب المزيد من رؤوس الأموال فيزداد الانفاق الأجنبي مما يحفز الطلب على العملة الأجنبية الامر الذي يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

ب- السياسة المالية: اذ يتأثر سعر الصرف بالسياسة المالية من خلال ما يأتي :

- 1- اذا تبنت الدولة سياسة مالية تحدديية أي تقليص الانفاق الحكومي الامر الذي يؤدي الى زيادة فائض الميزانية وتقليل العجز مما يقلل الاستيراد ويحفز الصادرات ويزداد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدولة مما يؤدي الى انخفاض سعر صرف عملة البلد المعني .
- 2- اذا تبنت سياسة مالية توسعية أي زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة العجز في الميزانية والتي تحاول ان تسده من خلال الاقتراض الامر الذي يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي مما يحفز رأس المال الأجنبي وهكذا سوف يقل عرض عملة البلد المعني في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي يرتفع سعر صرفها تجاه العملات الأخرى .

ج- السياسة التجارية وهنا يجب التمييز بين نوعين رئيسيين من السياسات التجارية وهي سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة ففي سياسة حرية التجارة يتم الغاء كل المحددات الإدارية والقيود المفروضة على التجارة الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية من البلدان الأخرى مما يؤدي الى ارتفاع سعر صرف لعملة المحلية والعكس صحيح وفي سياسة حماية التجارة تعمل القيود المفروضة على التجارة مثل نظام الحصص والتعريفية الجمركية الهادفة الى تثبيط الواردات وتحفيز الصادرات مما يقلل من الطلب على العملات الأجنبية وهذا الامر يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية(فوزيه، 2016، 10).

2-4: سياسات سعر الصرف

لقد مر نظام الصرف بعدة تطورات بدأ من قاعدة الذهب وصولا الى النظام العائم فقد كان نظام (بريتون وودز) يقوم على اساس الدولار الأمريكي المرتبط بغطاء الذهب حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية تقبل تحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار ولكن بعد

إيقاف تحويل الدولار الى ذهب أي انهيار نظام الصرف بالذهب اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من أنظمة سعر الصرف وكالاتي (حسين ، نور الدين ، 2015، 16-19).

1- نظام سعر الصرف الثابت حيث يتم ربط سعر صرف العملة الوطنية بـ :

أ: عملة واحدة تتميز بالاستقرار والقوة والثبات حيث تعمل الاقتصادات على تثبيت عملاتها الى تلك العملة دون احداث تغيير الا في حالات محددة كما هو حال الفرنك الافريقي الى الفرنك الفرنسي او الدينار الاردني مع الدولار

ب - سلة عملات يتم اختيارها من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين او من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كما هو شأن الدينار الاماراتي او الربط باليورو بأعتبره امتداد لسلة العملات المكونة للأيكو (وهي عملة نقدية شكلية لحساب صرف العملة داخل الاتحاد الأوروبي وكانت النواة الأولى لعملة اليورو)

ج - ضمن هوامش معينة سواء كان الارتباط بعملة واحدة او سلة عملات يتم تحديد مجال محدد للتقلب المسموح به

2- نظام سعر الصرف المرن :

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير والمؤشرات الاقتصادية للدولة مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال والتي على ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها وهنالك نوعان من هذا النظام :

أ - التعويم المدار : اذ تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات .

ب - التعويم الحر

وهو الوضع الذي يسمح فيه لقيمة العملة ان تتغير صعودا او نزولا حسب قوى السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححر من قيود سعر الصرف وبالتالي فإن هذا النظام يسمح للسلطات بأعداد السياسة الملائمة ويجعل أسعار الصرف تتكيف مع الأوضاع السائدة ولا تشكل قيودا .

3- أنظمة الصرف الوسيطة :

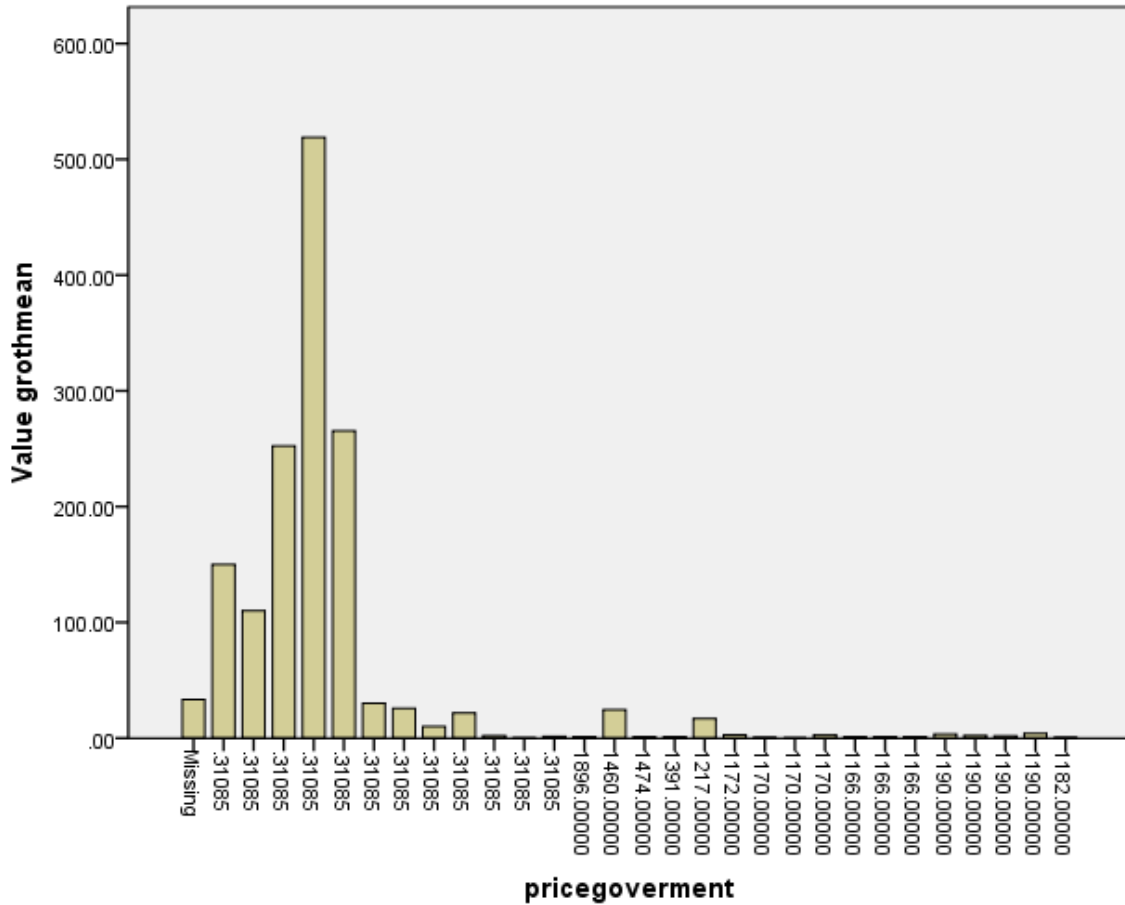
وهو النظام الذي يكون وسطا بين النظام الثابت والنظام المرن ويعتبر بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية وتضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة.

ثالثا: التحليل الاحصائي للبيانات:

1- لدراسة تاثير سعر الصرف الرسمي على معدل النمو تم اجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي وكانت النتائج كما يلي في جدول رقم (1):
تشير نتائج الجدول (1) الى ان قيمة معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد بلغ (0.475) مما يؤكد على وجود علاقة طردية بين معدل النمو للنواتج المحلي وسعر الصرف الحكومي ،

قيمة R	R ²	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة F	Sig. F قيمة
0.4750	0.226	0.1970	7.862	0.0090

وهذا يعني كلما زاد الناتج المحلي كلما ازدادت قيمة العملة المحليه ، بينما بلغ معامل التحديد (0.226) وقد بلغ معامل التحديد المصحح (0.1970) هاذا يعني ان المتغير المستقل التفسيري (سعر صرف الحكومي) استطاع ان يفسر (23%) من التغير الحاصل في معدل النمو



جدول رقم

(2) نتائج معاملات الانحدار وتفسير نتائج الانحدار

المتغير التابع Y	المتغير المستقل	
Y	B الحد الثابت	X معامل
قيمة المعامل	112.251	-0.0840
تقييم اختبار	3.839	-2.804
المعنوية	0010.	.0090

من الجدول رقم 2 نستنتج ان المتغير المستقل سعر صرف الرسمي كان معنويا من الناحية الاحصائية وفقا

لاختبار t عند مستوى معنوية اقل من 0.05

2- لدراسة تأثير سعر الصرف في الموازي على معدل النمو تم اجراء اختبار تحليل الانحدار

الخطي وكانت النتائج كما يلي في جدول رقم (3) :

قيمة R	R ²	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة F	Sig.	F قيمة
0465.	0.216	0.188	0.728		0.010

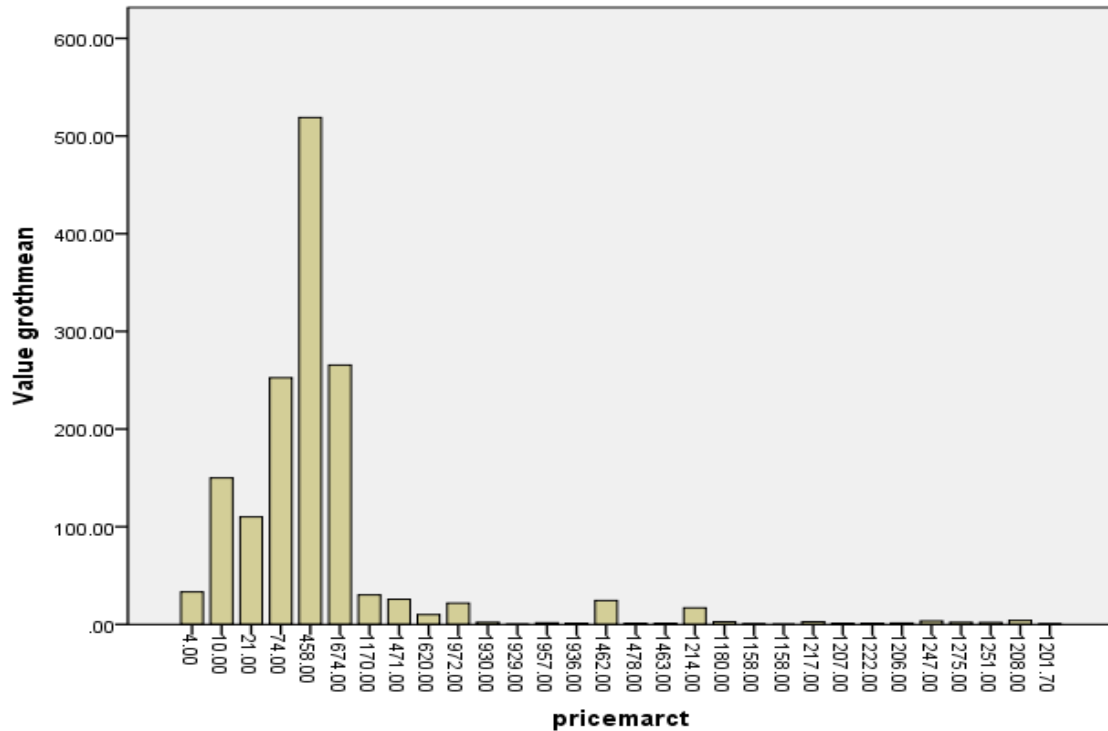
تشير نتائج الجدول (2) الى ان قيمة معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد بلغ

(0.465) مما يؤكد على وجود علاقة طردية بين معدل النمو للنتاج المحلي وسعر الصرف في الاسواق ،

وهذا يعني كلما زاد الناتج المحلي كلما ازدادت قيمة العملة المحليه ، بينما بلغ معامل التحديد (0.216) وقد

بلغ معامل التحديد المصحح (0.188) اذا يعني ان المتغير المستقل التفسيري (سعر صرف السوق)

استطاع ان يفسر (20%) من التغير الحاصل في معدل النمو



جدول رقم (4)

نتائج معاملات الانحدار وتفسير نتائج الانحدار

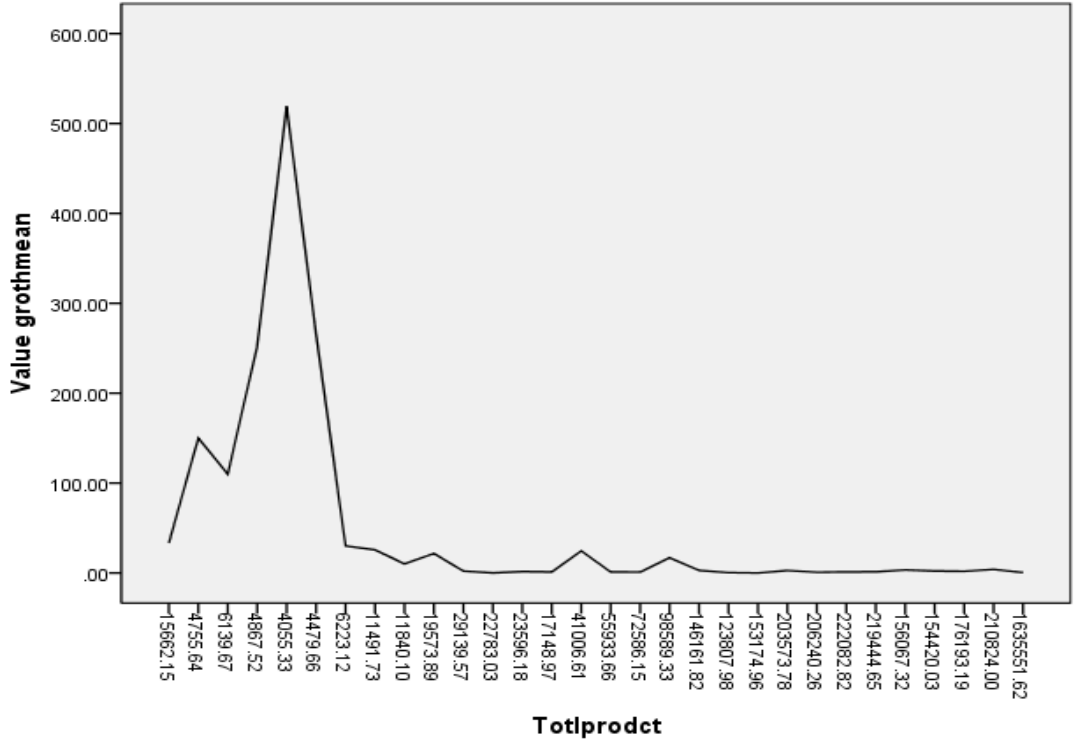
المتغير التابع Y	المتغير المستقل	
Y	B الحد الثابت	معامل 1X
قيمة المعامل	160.453	-0.091
أقيم اختبار	3.648	-2.780
المعنويه	.001	.010

من الجدول رقم 4 نستنتج ان المتغير المستقل سعر الصرف الموازي كان معنويا من الناحية الاحصائية وفقا لاختبار t عند مستوى معنويه اقل من 0.05

3- لدراسة تاثير الناتج المحلي على معدل النمو تم اجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي وكانت النتائج كما يلي في جدول رقم (5) :

قيمة R	R ²	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة F	Sig. F
0.193	0.037	0.003	1.088	0.306

تشير نتائج الجدول (3) الى ان قيمة معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد بلغ (0.193) مما يؤكد على وجود علاقة طردية ضعيفة بين معدل النمو للناتج المحلي الناتج المحلي ، وهذا يعني كلما زاد معدل النمو كلما ازدادت قيمة الناتج المحلي ، بينما بلغ معامل التحديد (0.037) وقد بلغ معامل التحديد المصحح (0.003) اذا يعني ان المتغير المستقل التفسيري استطاع ان يفسر (0.30%) من التغير الحاصل في معدل النمو



جدول رقم (6)

نتائج معاملات الانحدار وتفسير نتائج الانحدار

المتغير التابع Y	المتغير المستقل	
Y	معامل X	B الحد الثابت
قيمة المعامل	-7.403E-5	59.590
أقيم اختبار	-1.043	2.627
المعنويه	.3060	.0140

من الجدول رقم 6 نستنتج ان المتغير المستقل الناتج الاجمالي كان غير معنويا من الناحية الاحصائية وفقا لاختبار t عند مستوى معنويه اقل من 0.05

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

1-الاستنتاجات: اظهرت نتائج الدراسة الاتي

- 1-1 -هنالك علاقة عكسيه ذات دلالة احصائية بين معدل النمو وسعر الصرف الحكومي من خلال اشارة الصرف الحكومي وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية أي ان زيادة معدل النمو يؤدي الى زيادة سعر الصرف.
- 2-1 هنالك علاقة عكسيه ذات دلالة احصائية بين معدل النمو وسعر الصرف الموازي من خلال اشارة الصرف الموازي وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية أي ان زيادة معدل النمو يؤدي الى زيادة سعر الصرف الموازي.
- 3-1 لاتوجد دلالة احصائية بين الناتج الاجمالي ومعدل النمو في تلك الفترة

2-التوصيات

- 1-2 الاهتمام بالسياسه النقديه والماليه لان سياسه الصرف وحدها لن تحقق الاستقرار في سوق الصرف في العراق وانما يتم التنسيق بينهما لتحقيق الترابط بين اهداف نظام الصرف في العراق ، وان استقرار سعر الصرف يرافقه سياسه ماليه ترتبط على توليد الاستثمارات لدفع عجلة النمو الاقتصادي .⁶
- 2-2 يقوم البنك المركزي بدوره بتقليل التضخم وذلك بتقليل الفرق بين السعر الحكومي الموازي الى اقصى حد ، وتشجيع العمل بالحسابات الجاربه وتوسيه العائدات المصرفيه .⁶
- 3-2 تشجيع المواطنين على ادخار اموالهم من العملة الوطنيه والدولار لدى المصارف .
- 4-2 خفض الانفاق العام غير الضروري ، والاتجاه الى القطاع الخاص بتنفيذ العديد من المشاريع الكبيره والصغيره لزياده معدل النمو للناتج المحلي ورفع مستوى العمله المحليه للوصول الى التوازن .⁶
- 5-2 تنويع مصادر الدخل الحكومي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر اساسي لدخول للعمله الاجنبيه

المراجع:

- 1- البدري، عصام احمد عبد العظيم ،عبد العال،أحلام العزب مليجي،اثر التغيرات في سعر الصرف على العجز في الميزان التجاري في مصر ،المجلة العلمية للبحوث التجارية ،العدد الثاني ،ابريل 2021.2
- 2- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقرير السياسه النقديه للبنك المركزي العراقي لعام 2019
- 3- الجيلاني ، عبدالرحمان علي ، انظمة اسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم ، مجلة التنظيم والعمل ، مجلد 4، العدد 3(6) ، سبتمبر 2015.
- 4- العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (2006) (1985 -أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف والمصارف الإسلامية كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بربور، مشهور هذلول خرابشه ، عبد عبد ، كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- 5- حسين ،طيوب ،نور الدين، شادي،اثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ،دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2015)،جامعة محمد بوضياف -المسلية ،2016-2017.
- 6- حسين ، هبة عوض الله علي ، علي ، نادية بشرى محمد ، فضل الله ، هويدا محمد ، العوامل المؤثرة في سعر -صرف في السودان دراسته تطبيقيه (1998-2018)، المجله الالكترونيه الشامله متعددة التخصصات ، العدد 3 ، شهر 12 2020.
- 7- زاناتي، امين، زناتي، منيرة، الاثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر العملة -دراسة حالة الجزائر ،جامعة 8 ماي 1945 ،2014-2015.
- 8- شندي ، اديب قاسم ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثره فيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الحادي عشر 2006.
- 9- عبد الحسين جليل الغالبي. سياسة سعر الصرف الاجنبيوالصدمة المزروجة في الاقتصاد العراقي. مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017.
- 10- عبدالوهاب ، ضرغام محمد ، دراسته ماليه لتطورات عرض النقد الواسع في البنك المركزي في العراق للفترة 2012-2017 ، مجلة ميسان للدراسات الاكاديميه
- 11- علي ،أحمد إبريهي ، الطلب على العملة الاجنبيه والميزان الخارجي وسعر الصرف ، كانون الثاني ..2015

- 12- فوزية صالح، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، جامعة محمد خيضر، مسكرة، 2015-2016.
- 13- محمد عمرو هشام، حميد احمد حافظ، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 64، 2017.
- 14- محمد، منال جابر موسى، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال فترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة سوهاج .
- 15- وداد، صديق، اثر تغير سعر الصرف على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر (1970-2014)، جامعة محمد خيضر - مسكرة، 2014-2015.
- 16- Brian, Kingston" ، "The Mexican Peso Crisis: Exchange Rate Policy and Financial System Management "University, "Financial Institutions and - Department of Economics.2006 .